

العولمة وتأثيرها في النظام السياسي الكوري الشمالي

أ.م.د. ستار جبار علاي(*)

الملخص :

طغت العولمة وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، على ما عداها من موضوعات في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلوماتية، واكتسبت - بفعل عوامل عديدة - صفة الظاهرة التاريخية المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية. وقد ركزت موضوعات العولمة على أن الدولة استنفذت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

تأتي قضية العولمة وتأثيرها لتلقي مزيداً من الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في كوريا الشمالية، فلا يزال النظام السياسي يقاوم توجهات الانفتاح السياسي على الخارج ويتجنب الحديث عن قضايا الحريات السياسية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، وفي الجانب الاقتصادي تبدو خطوات النظام في الانفتاح الاقتصادي وتبني نظام السوق بطيئة جداً مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد وحاجة البلاد إلى الغذاء والنقد الأجنبي لسد احتياجاتها الأساسية، وهذا ما يجعل من الانفتاح والشراكة مع المستثمرين الأجانب أحد الحلول المهمة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقدين من الزمن.

المقدمة

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

طغت العولمة وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، على ما عداها من موضوعات في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلوماتية، واكتسبت - بفعل عوامل عديدة - صفة الظاهرة التاريخية المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية. وقد ركزت موضوعات العولمة على أن الدولة استنفذت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وبالرغم من العدد الوافر من الأدبيات التي تناولت موضوع العولمة، فإن ثمة شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على أن أحداً لم يتوصل إلى تعريف مصطلح العولمة تعريفاً نهائياً، نظراً إلى شمولية المفهوم وتعدد إبعاده من جهة، وإلى عدم الاتفاق على مدلولاته المباشرة من جهة أخرى. لذلك اتخذ الموضوع طابعاً جدلياً، فرأى بعضهم أن العولمة ظاهرة إيجابية وينبغي - من ثم - الانخراط فيها، فيما رأى آخرون أنها سلبية ومن الواجب مواجهتها، وانبرى طرف ثالث للجمع بين الرأيين السابقين في توليفة أكثر عقلانية وتروياً فنادى المنضوون فيه بضرورة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العولمة (مثل عولمة وسائل الاتصال وانتشار تقنية المعلومات) وتجنب أو مواجهة السلبيات التي تنتج عن بعض تطبيقاتها (الهيمنة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية الخ).

فالعولمة تمثل انتقالاً حاسماً نحو رأسمالية كونية تصل بالاحتكار إلى حدود سيطرة بضع شركات ومؤسسات على مصائر الاقتصاد والإنتاج والبشر كافة. وقد وفرت العولمة لمجتمعات الغرب فرصاً غير مسبوقة لتعزيز الثروة واحتكار السلطة وتوسعة النفوذ. ولم تعد سيطرته على العالم تكلفه في عهد العولمة ما كانت تكلفه في الماضي، فالوسائل والأدوات الاقتصادية والتجارية والمالية، ثم التقنية والإعلامية والثقافية، أفعل وافتك وأضمن لأجزل الفوائد والعائدات من وسائل وأدوات القوة والعنف المعتمدة في الماضي. أما بالنسبة لدول العالم الثالث فقد بدت مقاومتها



اقتصاديا سياسة تقارب العبث أمام حالة الانكشاف، بل لقد بدا أن المقاومة الوحيدة التي من شأنها التخفيف من الأضرار والخسائر هي الانخراط في العوامة ومسيرتها.

وعند الحديث عن العوامة في آسيا وتأثيرها في دولها نجد انه لا توجد رؤية آسيوية نمطية للعوامة، وإنما توجد رؤى مختلفة لأبعاد العوامة، وهناك بعد آسيوي متميز للعوامة أساسه النظر إلى العوامة على أنها عملية اقتصادية. فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد، وبالتالي تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعوامة. والعوامة لا تتضمن بناء ثقافة عالمية واحدة أو نظام سياسي عالمي واحد. وانطلاقا من هذه الرؤية يسعى البحث إلى التعرف على تأثير العوامة في كوريا الشمالية، وهي إحدى الدول الآسيوية المتميزة في نظامها السياسي كونها من الدول القلائل التي لازالت تتبنى النظام الاشتراكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الرغم من كل التغيرات التي جرت في العالم، إذ تفترض الدراسة أن النظام السياسي في كوريا الشمالية استطاع الصمود في وجه تأثيرات العوامة إلى حد كبير ولم تستطع التغيرات الدولية والإقليمية إحداث تحول مهم في توجهات النظام السياسي الكوري الشمالي وثوابته المختلفة. ولغرض إثبات هذه الفرضية قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يلي:

المبحث الأول، العوامة السياسية وتأثيرها في كوريا الشمالية.

المبحث الثاني، العوامة الاقتصادية وتأثيرها في كوريا الشمالية.

المبحث الثالث، العوامة الثقافية وتأثيرها في كوريا الشمالية.

المبحث الأول، العوامة السياسية وتأثيرها في كوريا الشمالية.

بدأ الحديث عن العوامة(*) مع بدء الحديث عن فكرة النظام الدولي الجديد وقد نظر البعض إلى المصطلحين بأنهما مترادفان إلى حد كبير ذلك أن العديد من التطورات التي قادت إلى بروز فكرة النظام الدولي الجديد هي ذاتها التي يستند إليها

في التدليل على مقولة أن العالم قد انتقل من حالة الدولة كوحدة للتحليل في إطار منظومة العلاقات الدولية إلى حالة مغايرة تبنى أساسا على فكرة الجماعة الدولية الواحدة.

فالعولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني، وهي عبارة عن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود. وهي العملية التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات ونتائج ايجابية لبعضها الآخر. وهنا يمكن القول أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك وتشكل بذلك طوفان تتدفق من خلاله الأفكار والمنتجات الثقافية والمادية دون حدود باتجاه واحد من مصدر يمتلك الإمكانيات ويعد الطرف الأقوى باتجاه مصدر متلقي يعد الطرف الأضعف. (1) كما تعني العولمة إلغاء الحدود الفاصلة بين دول العالم وتمكن وصول كل نتائج دول العالم بين بعضها البعض وإن ركز التعريف السابق على سيطرة وسيادة الأقوى، غير أن هذا التعريف يعنى سعى أصحاب ومؤيدي العولمة نحو التقارب بين شعوب العالم على كافة المستويات من أجل تحقيق نظام عالمي جديد يرون فيه أنه الأقدر على تحقيق إنسانية أفضل وضمان حقوق هذا الإنسان بعد هدم كل العوائق السابقة. وهناك من يرى " أن العولمة أكبر من مجرد كونها ظاهرة إعلامية تعبر عن حالة الانفتاح المعرفي الهائلة التي تعيشها مجتمعات عالم اليوم ... فهي من زاوية أخرى تعبر عن محاولات فرض وتسيير النمط بمعنى محاولة تشكيل وإعادة تنظيم العالم بما فيه من مجتمعات وبلدان على أسس جديدة تخدم ثقافة ما بعينها بهدف الإغلاء من شأنها وتقديمها على بقية الثقافات الأخرى كنموذج يحتذى به لأنه (كما يتصور أنصاره) الأجدر والأحق بالذیوع والانتشار بين بقية المجتمعات الأخرى ". (2)



شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين تغييرات جذرية في النظام الدولي وواشر نهاية الحرب الباردة. وانهايار الاتحاد السوفيتي وتفككت دول أوروبا الشرقية التي كانت تشكل الكتلة الشيوعية، وبالأهمية نفسها استمرت الصين الشيوعية في طريق التحول فضلا عن تفعيل الإجراءات لغرض تبني نظام السوق. وكانت الحقبة الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة والتي بدأت في التسعينيات دافعتاً لكوريا الشمالية إلى اليأس لأن البلاد أجبرت على محاولة إيجاد طريقة خاصة بها للبقاء في بيئة خارجية جديدة تغيرت بشدة بدون الاعتماد على شركائها التجاريين التقليديين من اجل الأسواق والحلفاء القريبين للمساعدة والدعم المهمين. كل هذه الأحداث الخارجية كان لها تأثير بارز على التوجهات السياسية والاقتصادية لكوريا الشمالية، وبعد عزلة لبعض الوقت فقد أجبرت كوريا الشمالية على جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة التجارة في محاولة يأسه للخروج من الأزمة الاقتصادية. وكان الحوار مع كوريا الجنوبية محاولة في هذا السياق. إلا أن هذه التطورات جاءت في وقت سيئ جداً لكوريا الشمالية وخصوصاً الاستعداد لتوريث السلطة من الجنرال كيم أيل سونج لولده كيم جونغ أيل والتي تطلبت وقتاً كبيراً من الأخير لتثبيت سلطته. (3) وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول، طبيعة النظام السياسي ومرتكزاته.

نجح الجنرال كيم أيل سونج في تغيير أسس الحياة وأنماط الثقافة في كوريا الشمالية، وفي ترسيخ نظام الحكم الشمولي في مواجهة إمكانيات التغيير التي قد تحدث في العالم، وحتى عندما حدثت التحولات العالمية في منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية أعلن النظام تمسكه بالعقيدة الشيوعية، وقد استند النظام السياسي في كوريا الشمالية استند عدة مرتكزات مهمة ساهمت في استمراره حتى الوقت الحاضر وهي:

أولاً، حكم الحزب الواحد



تستند طبيعة نظام الحكم في كوريا الشمالية إلى حكم الحزب الواحد وهو حزب العمال الكوري الذي تأسس في أيلول (سبتمبر) 1948، فالنظام السياسي القائم هو أساساً دولة اشتراكية شمولية، وكما في بقية الدول الاشتراكية فالحزب الحاكم هو حزب العمال الكوري وهو الحزب الرسمي ولم يسمح لأي حزب آخر في التنافس في الساحة السياسية. ويحضر الترويج لأية أفكار أو أيديولوجية سياسية باستثناء الأيديولوجية الحاكمة المؤطرة من قبل حزب العمال الكوري وهي الماركسية-اللينينية وأفكار الجنرال كيم أيل سونج. وفي جوهر منطق الرمزي موقف الزعيم المتجسد بفكرة الزوتشيه (الاعتماد على الذات) وفقاً للتعديل الدستوري لعام 1992، لدستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الاشتراكي (المادة 3).

ويسيطر حزب العمال الكوري على القوات المسلحة، والأمن العام، وفروع الاستخبارات ووسائل الإعلام والاتصال والتنظيمات الجماهيرية شبه السياسية بشكل كامل تقريباً. وملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتخطيط الاقتصاد المركزي إدارة وإنتاجاً واستثماراً وتوزيعاً وهي عناصر تشترك فيها كوريا الشمالية مع الدول الاشتراكية السابقة. وقد حدثت كوريا الشمالية سيطرتها الشمولية القوية وخصوصاً في المجال الاقتصادي. ولا تزال دون إصلاحات حقيقية مقارنة ببرامج دنج الصينية. مما يعني أن نظام الحكم في كوريا الشمالية يقع ضمن تصنيف الحكومات الشمولية والتي تختلف في سماتها عن الحكومات الديمقراطية. (4)

ثانياً، الأيديولوجية الاشتراكية

أيديولوجية النظام الكوري هي الاشتراكية الزوتشيه إذ تعد الاشتراكية هي شريان الحياة للشعب والزوتشيه هي شريان الحياة للاشتراكية. ويعرفها الزعيم كيم جونج أيل (أن فلسفة زوتشيه فلسفة جديدة أبدعها الزعيم (كيم أيل سونج)، وهي فلسفة متمحورة على الإنسان تم شرحها وتنظيمها بصورة منطقية باتخاذ



الإنسان محوراً رئيساً لها. وعندما نقول أن فلسفة زوتشيه فلسفة متمحورة على الإنسان فلا يعني ذلك أنها فلسفة تقتصر على بحث مسألة الإنسان وإيضاحها، بل يعني أنها فلسفة طرحت المسألة الجوهرية للفلسفة بوضع الإنسان في المقام الأول وأوضحت وجهة النظر والنظرة والموقف إزاء العالم باتخاذ الإنسان محوراً رئيساً لها.) (5)

فالزوتشيه هي فكرة فلسفية متمحورة على الإنسان، وتقوم على مبادئ فلسفية تتلخص في كون الإنسان هو سيد كل الأشياء وهو الذي يقررها لأنه سيد العالم ومصيره الخاص ويلعب دوراً حاسماً في تحويل العالم وصياغة مصيره الخاص، إذ أن الإنسان كائن اجتماعي له استقلالته ووعيه وإبداعه الذي لا يجعل منه كائناً مادياً فحسب وإنما محافظاً على وجوده ويتطور من خلال إدراكه للعالم وإعادة تكوينه حتى يخدم مصالحه، ومن ثم فإذا كانت الحياة الجسدية للإنسان هي بصفته كائن حي فإن الحياة السياسية والاجتماعية للإنسان هي بصفته كائن اجتماعي. وتقدم الزوتشيه أربعة قوانين خاصة بتطور التاريخ والثورة الاجتماعية وهي: (6)

1. أن جماهير الشعب هي الذات الفاعلة للتاريخ الاجتماعي، والقوة الحركية لتطور المجتمع، ويتطور التاريخ بفعل نضال جماهير الشعب في سبيل إعادة تكوين الطبيعة والمجتمع. وتطور التاريخ يعني ارتفاع مكانة جماهير الشعب ودورها بصفته الذات الفاعلة للتاريخ.

ويحدث في المجتمع الاشتراكي تغير جذري في وضع جماهير الشعب العامل ومصيرها وتعاظم مكانتها ودورها، وهو ما يعود إلى القيادة الثورية للطبقة العاملة ونضالها. أن سياق تطور المجتمع الاشتراكي الذي تقوده الطبقة العاملة هو سياق تحويل المجتمع كله على غط الطبقة العاملة. ومن الواجب أن ترتبط القيادة بالجماهير، وعلى الرغم من أن جماهير الشعب هي صانعة التاريخ، فليس في



مقدورها أن تحتل مكانتها وتؤدي دورها على وجه كاف بصفتها ذاتا فاعلة لتطور التاريخ الاجتماعي إلا عندما تحظى بالقيادة الصائبة.

2. أن تاريخ البشر هو تاريخ نضال جماهير الشعب في سبيل تحقيق استقلاليتها. لقد مضى البشر عبر التاريخ الطويل للمجتمع البشري في نضالهم المتواصل الرامي إلى تحرير أنفسهم من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة. فكل النضال لإعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان يرمي إلى حماية استقلالية جماهير الشعب وتحقيقها.

وتشكل إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان عنصراً مهماً في نضال جماهير الشعب في سبيل استقلاليتها. ولا يمكن للإنسان أن يحقق استقلالته على وجه تام إلا عندما يتخلص من الاستعباد الاجتماعي وقيود الطبيعة ومن الأفكار البالية والثقافة القديمة. والنضال في سبيل تحقيق الاستقلالية ينبغي أن يجري في كل مجالات إعادة تكوين المجتمع والطبيعة والإنسان على نحو شامل. وحين تنطلق إعادة تكوين الطبيعة والإنسان على نحو شامل إلى الأمام على أساس التوطيد والتطوير المستمرين للنظام الاشتراكي فسوف تتحقق استقلالية جماهير الشعب على أتم وجه في كل الميادين.

3. أن الحركة التاريخية الاجتماعية هي الحركة الإبداعية لجماهير الشعب. وأهداف نشاطات الإنسان الخلاقة هي الطبيعة والمجتمع. ويخلق الإنسان ثروات مادية وثقافية جديدة ويبني نظاما وحياة جديدين، وذلك عن طريق نشاطاته الرامية إلى إعادة تكوين الطبيعة التي تحيط به والمجتمع الذي يعيش فيه.

وجماهير الشعب هي الصانعة التي تعيد تكوين الطبيعة والمجتمع وتغيرهما، وهي تطالب بالقضاء على القديم وبخلق الجديد، ولديها قدرة خلاقة



لإعادة تكوين الطبيعة والمجتمع، فتاريخ البشر هو تاريخ الإبداع الخاص بجماهير الشعب.

4. أن وعي جماهير الشعب المستقل هو الذي يلعب دوراً حاسماً في النضال الثوري. فالوعي يحدد سلوك الإنسان بكامله ويتحكم به. والوعي في الأصل خاصية عليا تجعل الإنسان كائناً أكثر تفوقاً واقتداراً في العالم، ويعكس مطالب الإنسان ومصالحه، فهو يؤدي عملاً أكثر إيجابية في نشاطاته، أن الوعي المستقل يؤدي دوراً حاسماً في الحركة الثورية لجماهير الشعب في سبيل تحقيق الاستقلالية. والحركات الثورية جميعاً هي حركات واعية، فالحركة الثورية تبدأ بإيقاظ الناس على الفكر التقدمي وتنتصر بفعل قوة جماهير الشعب المسلحة بهذا الفكر.

أن حل كل الأشياء عن طريق توعية البشر سياسياً وفكرياً يشكل ضماناً ثابتة في سبيل انتصار الثورة والبناء، ولا يمكن للمرء أن يدفع النضال الثوري والعمل البنائي بقوة إلى الأمام ويتغلب على الشروط غير المؤاتية ويعجل بانتصار الثورة إلا عندما يعتمد على الوعي الثوري العالي لدى جماهير الشعب. ولتجسيد فكرة الزوتشيه على أرض الواقع في الثورة والبناء فيجب أن يتم الالتزام بمبادئ ثلاثة هي:

- الالتزام بالموقف الاستقلالي. إذ لابد في سبيل القيام بالثورة والبناء وفق مقتضيات فكرة زوتشيه من الالتزام بالاستقلالية وتجسيدها في نشاطات الحزب والدولة. وقد طرح الزعيم (كيم أيل سونج) المبادئ المتمثلة في زوتشيه في الفكر والسيادة في السياسة والاستقلال في الاقتصاد والدفاع الوطني الذاتي من حيث هي مبادئ تجسيد الاستقلالية. وأن مبادئ زوتشيه والسيادة والاستقلال الاقتصادي والدفاع الذاتي هي المبادئ



الهادية لتجسيد الاستقلالية في ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والدفاع الوطني. (7)

- تجسيد الطريقة الخلاقة. فلانجاز الثورة والبناء وفق ما تقتضيه فكرة زوتشيه لابد من تجسيد الطريقة الخلاقة سواء في صياغة خط الثورة وإستراتيجيتها وتكتيكاتها أو في وضعها موضع التنفيذ. أن حل جميع المسائل المطروحة في الثورة والبناء بصورة تجسد الطريقة الخلاقة بما يتفق والوضع الواقعي بالاعتماد على القوة الخلاقة لجماهير الشعب هو مبدأ ينبغي الالتزام به بثبات في الحركة الثورية على الدوام. ويتوقف نجاح الثورة والبناء في آخر تحليل على كيفية تفجير القوة الخلاقة لجماهير الشعب. (8)
- التمسك بالفكر كأساس. بما أن الوعي المستقل لجماهير الشعب يلعب دوراً حاسماً في الحركة الثورية فمن الواجب المضي في التمسك بالفكر كأساس في الثورة والبناء وإعطاء الأسبقية لإعادة تكوين الفكر والعمل السياسي في سبيل إعلاء وعي جماهير الشعب وحماستها في جميع الأعمال. لقد طرح الزعيم (كيم أيل سونج) أن تحويل جميع أفراد المجتمع إلى شيوعيين من نمط زوتشيه بتثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة ورفعهم إلى مستوى المثقفين هي إحدى المهام الثورية الهامة لتحويل المجتمع كله على هدى فكرة زوتشيه. وما لم يحول البشر بصفاتهم سادة المجتمع إلى بشر من نمط شيوعي لا يمكن القول أن المجتمع الشيوعي قد بني مهما كان مستوى القوة الإنتاجية عاليا ومهما كانت الثروة المادية وافرة. أن تحويل الإنسان هو إعادة تكوين فكره من حيث الجوهر، فالفكر هو ما يقرر قيمة الإنسان وشخصيته وبالتالي فالشيء الأهم في إعادة تكوين الإنسان هو إعادة تكوين فكره. (9)



فالأيدولوجية الرسمية لكوريا الشمالية هي الماركسية-اللينينية، وفكرة الزوتشيه. والنخبة الحاكمة هم أولئك الذين يحتلون المواقع العليا في الحزب (حزب العمال الكوري أو (WPK) والدولة والجيش والبرلمان والمنظمات الشعبية. وتصنف النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية بأنها (نخبة متحدة أيديولوجيا)، وأدى الوضع الأيديولوجي والانسجام السياسي إلى مركزية شديدة في تفاعل النخبة في حزب سياسي واحد، وغاب الانقسام الحزبي والعناصر المناهضة للنظام، والدرجة العالية من الاستقرار المؤسسي، وكذلك غياب محاولات الاستيلاء بالقوة على السلطة، هي من أهم خصائص النظام السياسي القائم في كوريا الشمالية.

استخدمت النخبة الحاكمة في كوريا الشمالية رموزا سياسية مختلفة وتعايير سياسية. ففكرة الزوتشيه منذ حوالي منتصف الخمسينيات قد أصبحت رمزا قائدا، وإلى جانبها مناهضة الأمريكان (مناهضة الامبريالية) ومناهضة اليابان ومناهضة الفاشية (النخبة الفاشية في كوريا الجنوبية)، وصيغة الوحدة والبناء الاشتراكي والثورة، إلى جانب رمزية الجنرال كيم أيل سونج ونجله كيم جونج أيل، والتوجهات السياسية في كوريا الشمالية. (10)

إلا أن مضامين هذه الأيدولوجية تم تغييرها على مدار السنين استجابة لتغيرات البيئة السياسية الداخلية والخارجية، ففي الخمسينيات والستينيات أكدت فكرة الزوتشيه أساسا على الاستقلال الداخلي من القوى الخارجية. وخلال حقبة كيم أيل سونج بدأ ظهور حكم الفرد الواحد بإقصاء أعداء السياسيين داخل حزب العمال الكوري، مثل الفرع (الشق) السوفيتي، وفرع حزب العمال الكوري الجنوبي وفرع يانان الذي نعت بالارتباط الأجنبي. وخارجيا، حينما بدأ الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين يبرز على السطح، تجنب الجنرال كيم أيل سونج الوقوف مع أي من الجانبين وحقق بذلك عملا متوازنا خلال سنوات من التغيير البطيء للتنافس الصيني-السوفيتي، وكانت في الحقيقة إحدى علاماته السياسية. هذه



الظروف الداخلية والخارجية دفعته إلى تأكيد الهوية الذاتية في التفكير والاستقلال في السياسة، والدعم الذاتي في الاقتصاد والاعتماد الذاتي في الدفاع الوطني. (11) وباختصار أن فكرة الزوتشيه في الثمانينيات والتسعينيات قد بدلت مرة أخرى لتبرير وعقلنة خطة توريث الأب للابن.

ثالثاً، أفكار الجنرال كيم أيل سونج

تعد فكرة الزوتشيه الإسهام الفكري الرئيس للجنرال كيم أيل سونج والذي بنيت عليه كافة إسهاماته الأخرى، والزوتشيه فكرة فلسفية تقوم على أن الإنسان كائن اجتماعي ذو استقلالية وإبداع ووعي، وهناك أربعة مبادئ تقوم عليها فكرة الزوتشيه هي: - (12)

أولاً - زوتشيه في الفكر: وهي المطلب الأول لكي تقوم جماهير الشعب بالثورة من أجل الاستقلال، وأن يدرك المرء أنه سيد الثورة والبناء، وأن تكون ثورة بلاده في مركز تفكيره، ولكي يتم إقامة الزوتشيه في الفكر فلا بد من تسليح المرء بالأفكار الثورية للطبقة العاملة وخطوط حزبها وسياساته في بلده وإذا فقد المرء الزوتشيه في الفكر فإن قدرته على التفكير المستقل تصاب بالشلل ويعجز عن إبداء أية روح إبداعية وينتهي به الأمر إلى عدم التمييز بين الخطأ والصواب.

ثانياً - السيادة في السياسة: وتعني تمكن المرء من الدفاع عن استقلال بلده وكرامة أمته وتضمن لجماهير الشعب والحقوق الحقيقية. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من إقامة السلطة الشعبية.

ثالثاً - الاستقلال في الاقتصاد: وهو الأساس المادي للاستقلال السياسي وعلى الشعب أن يبني اقتصاده الوطني المستقل اعتماداً على قواه الذاتية وتطوير الاقتصاد من كل النواحي بهدف تلبية حاجات البلاد والشعب، والصناعة الثقيلة هي دعامة الاقتصاد الوطني المستقل، وضرورة تزويد الاقتصاد بالتقنية



الحديثة وإعداد المواهب التقنية الوطنية على نطاق واسع. وأهمية التعاون الخارجي مع البلدان الأخرى دون التبعية لها.

رابعاً-الدفاع الذاتي في الدفاع الوطني:وتتمثل في امتلاك القدرة الدفاعية الذاتية التي تمكن من الدفاع عن سيادة الأمة من اعتداء القوى الخارجية وصون منجزات الثورة والبناء.ولتطبيق مبدأ الدفاع الذاتي فلا بد من امتلاك القوة المسلحة الدفاعية الذاتية، وإنشاء نظام دفاعي شامل للشعب بأسره والدولة كلها، وبناء صناعة البلاد الدفاعية، وتقوية الجيش سياسياً وفكرياً ليتمكن من قهر القوات الامبريالية، إلا أن الدفاع الذاتي لا يعني امتناع الدولة عن تلقي المساعدات من أصدقائها.

إلا أن كانت كوريا الشمالية أول دولة شيوعية في العالم يقوم زعيمها كيم أيل سونج بتعيين ابنه كيم جونغ أيل خليفة له في حكم البلاد، وكانت العملية أشبه ما تكون بعملية مزج ما بين متناقضين هما العقيدة الماركسية والملكية في دولة شيوعية فالملكية في نظر الفلسفة الماركسية هي أبرز سمات التخلف والرجعية إذ أن مؤهل الحكم هو الوراثة وليس نضال طبقة العمال والفلاحين التي يجب أن تحتكر السلطة. كان توريث السلطة في البلاد مؤشراً لوجود مشكلة الخلافة السياسية إلى جانب انه يثير مشكلة الصراع على السلطة، وتجلى هذا الأمر بعد وفاة الجنرال كيم أيل سونج إذ بقيت المناصب الرئيسة التي كان يشغلها شاغرة إلى الآن وهي رئاسة الجمهورية، والأمين العام للحزب، على الرغم من توريث هذه المناصب لابن كيم جونغ أيل الذي أصبح القائد الأعلى للجيش الشعبي الكوري. (13) إلا أن الزعيم كيم جونغ أيل توفي في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011. وأصبح الابن الأصغر له كيم جونغ أون رئيساً جديداً لكوريا الشمالية. وكانت الأنباء والتسريبات تشير منذ مدة عن تجهيزه كي يحل محل أبيه في سدة الحكم. ولكن كيم جونغ أون، أو الرئيس الجديد، قليل الخبرة ، ولم يوضع في أي اختبار حقيقي، كما أنه يفتقد لأي

من مقومات الشرعية التي تؤهله للحكم باستثناء أنه ابن الزعيم الراحل كيم جونج أيل. (14)

المطلب الثاني، موقف النظام السياسي من العولمة السياسية

يمكن القول ان العولمة السياسية هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وفي مضمونها هي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية. وتبدو العولمة في ذلك أمام مفارقة واضحة، ففي الوقت الذي تبشر فيه بهذه القيم وغيرها نجدتها تغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية، أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها. (15) بمعنى أن جوهر العولمة السياسية يكمن في سيادة الأفكار حول التحول الديمقراطي والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، ومحاولة الدول الغربية تطبيق هذه الأفكار في كافة أنحاء العالم. وتبرز كوريا الشمالية هنا من بين الدول الراضية للعولمة بأشكالها المختلفة، إذ ترى أن تيار دمج العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو من تدبير الامبرياليين بهدف إخضاع كل الأمم لهم أو تجميعها حتى يتسنى لهم تحويل العالم كله إلى ما يسمى بالعالم الغربي الحر وعلى الأمم كافة أن تقاوم هذا التيار لأنه يطمس هويتها القومية، فالعولمة برأيهم تؤدي إلى تلاشي روح الأمة وعاداتها وتقاليدها ويطرحون أنموذج كوريا الجنوبية. (16)

فالثقافة السياسية للعولمة تبرز حالة من عدم التواءم لكثير من الثقافات التقليدية لشعوب آسيا مع الطروحات الليبرالية الغربية وهذا ما يعني عدم تأهلها لمرحلة التحول، فضلا عن التوجه السلطوي لكثير من القيادات التي تخوفت من فقدانها لسلطتها التي طالما اتسمت بالمركزية، عندها ندرك صعوبة الحديث عن تحول ديمقراطي وفقا للمنظور العولمي، فالتغيرات التي تشهدها الدول الآسيوية تنطلق من ثقافتها السياسية، التي قد تتعارض في بعض جزئياتها مع المنظومة الغربية، وإن كانت



تنطوي في بعض مكوناتها ومفرداتها على قيم معينة قد تكون ذات علاقة إيجابية بالديمقراطية مع عدم تطابقها مع أطروحات ومقولات النموذج العملي. (17)

ويتمسك الكوريون الشماليون بالاشتراكية في مواجهة قضايا العولمة كالديمقراطية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، ويرفضون ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية لأنها تيار فكري رجعي استخدم من قبل الامبرياليين والرجعيين منذ زمن بعيد من أجل تفكيك الحركة الشيوعية والعمالية من داخلها، ويرون أن عالم اليوم لا يوجد فيه إلا طريقين هما الاشتراكية والرأسمالية، والدمج بينهما مرفوض تحت أي مسمى، والقضية عندهم هي الاختيار بينهما، وهم ينحازون إلى الاشتراكية. (18)

فالاشتراكية في كوريا الشمالية كما يعبر عن ذلك قادتها بمثابة شريان الحياة للشعب وراية الثورة. ويقتزن بالاشتراكية الزوتشييه أو الاعتماد على الذات، فإذا كانت الأولى هي شريان الحياة للشعب فإن الثانية هي شريان الحياة للاشتراكية، وهذا ما ميز الاشتراكية في كوريا الشمالية عن غيرها من التجارب في العالم. (19)

ويبقى تركيز النظام السياسي في كوريا الشمالية على تحقيق هدفين أساسيين هما، أولاً إيجاد شرعية سياسية قوية، بمعنى الاعتراف بها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل رغبة كوريا الشمالية في إنهاء عزلتها الدبلوماسية، وذلك من خلال استخدام القضية النووية كورقة رابحة وسلاح دبلوماسي للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاجها لمواجهة أزماتها الداخلية. والهدف الثاني، المطالبة بخروج أو تقليل القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية، وهو مطلب كوريا الشمالية الدائم. (20)

المبحث الثاني، العولمة الاقتصادية وتأثيرها في كوريا الشمالية
المطلب الأول، طبيعة النظام الاقتصادي في كوريا الشمالية
ومرتكزاته



أشار دستور عام 2009، إلى الاقتصاد وتناول الباب الثاني ذلك في (المواد 19-38) وبرز ما جاء فيه أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تستند في اقتصادها إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية والدعم الذاتي للاقتصاد الوطني. وملكية وسائل الإنتاج من قبل الدولة والتنظيمات التعاونية الاجتماعية وهي ملكية جماعية. وحددت الملكية الفردية بالأغراض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وضمان حماية الدولة لها بالقانون. ومن الأمور المهمة في هذا الإطار هو منع عمالة الأطفال ومنهم هم دون سن العمل. وان التجارة الخارجية تدار من قبل فروع الدولة والاستثمارات والمنظمات التعاونية الاشتراكية، ودور الدولة في تنمية التجارة الخارجية وفق مبدأ المساواة التامة والمتبادلة. وأخيراً التأكيد على أن الدولة ستطبق سياسة التعرف على حماية ودعم الاقتصاد الوطني ذاتياً. (21) ويرتكز الاقتصاد في كوريا الشمالية على:

1- الأسس الاشتراكية في السلوك، فقد تضمن دستور كوريا الشمالية فصلاً في (الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين)، والذي بدأ مشابهاً بوضوح لنفس الفصل في دستور الصين الشعبية الحالي ودستور الاتحاد السوفيتي السابق. (فالمواطنون يجب أن يتقيدوا بقوانين الدولة والقيم الاشتراكية في الحياة والأسس الاشتراكية في السلوك بشكل تام). (المادة 81 من دستور 1992)

والتأكيد على أن (العمل هو الواجب المجيد لكل مواطن قادر بدنياً. فكل الشعب العامل في الدولة العاملة وفي التجمعات الاقتصادية الحضرية والريفية يجب أن يمارسوا مهماتهم وموقف ثابت بان وضعهم كسادة للبلاد. فالدولة ترتقي بالمنافسة العمالية الاشتراكية وتقود وتطرح أنموذج المكافأة وترتقي بالعمل.....) (المادة 42 من دستور 1992)



فالدولة والحزب يحددان ويبينان ماهية وما يجب كأسس اشتراكية مناسبة للسلوك، وليس المواطنين منفردين. وكان دستور جمهورية كوريا الشمالية أكثر صراحة في هذا الخصوص (فالدولة ستزيل طريقة الحياة السائدة من المجتمع القديم وتقدم الطريق الاشتراكي الجديد للحياة في كل المجالات). (المادة 42) وباختصار، أن فقدان أو غياب الحريات الإنسانية الأساسية كنتيجة مباشرة لسيطرة الدولة في القواعد الاشتراكية في سلوك الأفراد يبرز كأحد أكثر القواسم المشتركة بروزاً في كل الدول الشيوعية في الماضي والحاضر.

2- النظام الاقتصادي الاشتراكي، فكوريا الشمالية دولة اشتراكية (المادة 1 دستور 1992) وتبنى على أساس العلاقات الاشتراكية في الإنتاج، والاكتفاء الذاتي للاقتصاد الوطني (المادة 19 من الدستور)، ولهذا (تدافع (الدولة) عن النظام الاشتراكي ضد النشاطات الهدامة للعناصر المعادية في الداخل والخارج) (المادة 12) فدستور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية متختم بالأسلوب الاشتراكي مثل (بناء الاشتراكية) و(تسريع البناء الاشتراكي) و(تطوير الملكية الاشتراكية) وغيرها.

ونظرياً الاشتراكية كنظام اقتصادي في الدول الاشتراكية توازي الرأسمالية في الدول الديمقراطية الغربية، فالاقتصاد كوريا الشمالية يخطط ويدار من قبل الدولة، وحزب العمال الكوري، ووسائل الإنتاج ملك للدولة والمنظمات التعاونية. وملكية الدولة للممتلكات بلا حدود، وكل الموارد الطبيعية في البلاد، والمصانع الرئيسة والمصالح والموانئ والبنوك والنقل ومنشآت الاتصالات هي ملك خالص للدولة. (المادة 21) وعلى نطاق ضيق المنظمات التعاونية تبقى تملك الأرض والحيوانات وعمال



الحقل وقوارب الصيد والبنائات وكذلك المصانع والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن الدولة طورت النظام الاقتصادي التعاوني الاشتراكي ونقلت ملكية المنظمات التعاونية إلى ملكية الدولة، وهكذا فحق الملكية الخاصة غير موجود في كوريا الشمالية. والملكية الشخصية محددة في مكسبهم من العمل والمنافع الأخرى مثل ارض حديقة صغيرة تمنح من قبل الدولة. وباختصار أن النظام الاقتصادي لكوريا الشمالية مثال لأ نموذج القيادة الاشتراكية للاقتصاد على الرغم من بعض التغييرات الاقتصادية والإصلاحات منذ مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

3- دكتاتورية البروليتارية، اتساقا مع الماركسية، تبني النظام السياسي لكوريا الشمالية دكتاتورية البروليتارية كحجر زاوية رمزي له. فالمادة 4 من دستور 1992 أعلنت أن السيادة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تستمد من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين العاملين)، ويضيف موضحا أن الشعب العامل يمارس السلطة من خلال أفرعه التمثيلية وهي جمعية الشعب العليا وجمعيات الشعب المحلية في كل المستويات. وفي الحقيقة أن الدوائر الحاكمة في حزب العمال الكوري تمارس السلطة باسم الشعب والفروع التمثيلية وليس هناك سوى موافقة روتينية. وكانت (المادة 10) أكثر صراحة: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تمارس دكتاتورية البروليتارية والنضال الطبقي والتنظيم الجماهيري). وهناك (مفردات مشابهة- دكتاتورية الشعب الديمقراطية) (المادة 1 من الدستور)

وعملياً أن مبدأ دكتاتورية البروليتارية قد أصبح دكتاتورية حزب العمال الكوري والبروليتارية -العمال والفلاحين والجنود والمثقفين العاملين - هم ليسوا سادة السيادة. فقد أصبحوا ببساطة أدوات بشرية للحزب. وفي

عملية تطبيق المبدأ أديرت الدكتاتورية لتستمر ولكن ليس دكتاتورية البروليتارية. فهم ليسوا سادة الثورة والبناء كما تشير الدعاية باستمرار بل أنهم أصبحوا خاضعين لدكتاتورية الحزب الواحد- الأب-الابن.

المطلب الثاني، موقف النظام السياسي من العوامة الاقتصادية

العوامة الاقتصادية هي تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة. وقد ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير ، بمعنى أنها فوق القومية أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها. وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود. ومن ثم فإن العوامة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتتصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع. ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العوامة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية وهي :-

أ- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

ب- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم : وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

ج- عالمية الاتصالات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

د- عالمية المعلومات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.



هـ- عالمية النمط الاستهلاكي : وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال . كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي ، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة. كما يمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلي التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة . وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.(22) إلا أن اقتران العولمة بالهيمنة الأمريكية ابرز مزيداً من المناهضة لتلك الحركة من أطراف عديدة ونافذة. وهناك سيل كثيف من الانتقادات الموجهة ضد موجة العولمة وبخاصة طريقة تطبيقها. وتشير هذه الانتقادات إلى السلبيات المدمرة للعولمة على الدول النامية وبخاصة فيما بينها. وأهمية إعادة النظر كلياً في الطريقة التي تمّ من خلالها تطبيق العولمة بما فيها الاتفاقات التجارية التي أزاحت العوائق التجارية الدولية فضلاً عن السياسات التي فرضت على الدول النامية. كما أن قرارات البنك الدولي وصندوق النقد قرارات مبنية على اعتبارات



سياسية وعقائدية مخطئة ومحففة بحق الدول النامية. وهناك من يرى أن العولمة أضعفت الطلب الفعلي في العالم مما أدى إلى الركود الحالي والزيادة في التفاوت الاقتصادي بين الدول وداخلها. (23)

وعند الحديث عن العولمة الاقتصادية نجد أن كوريا الشمالية قد اعتمدت الأيديولوجية الاشتراكية ونمط الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا، وقد استند التخطيط المركزي على ملكية الدولة لعناصر الإنتاج ومسؤولية هيئة التخطيط المركزي عن تحديد أهداف المجتمع الاقتصادية، وتوزيع عناصر الإنتاج والإشراف على العملية الإنتاجية من قبل موظفين حكوميين. وكانت الصناعات الثقيلة وسياسة الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق دكتاتورية البروليتارية وتأميم الملكية الخاصة، وتحويل الزراعة للمجال الجماعي التعاوني هي الغاية. ويكون هذا عن طريق الحد من الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية والمواد الخام المستوردة، وإعطاء الأولوية للصناعات الحربية وتحديد الاستهلاك. (24)

إلا أن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي فشل في تحقيق أهداف خطته وفي تحقيق النمو الاقتصادي. لكن هذا الفشل لا ينفي حقيقة أن حقبة ما بعد الحرب الكورية (1950-1953) وفي المرحلة الأولى من التخطيط المركزي على مدى سنوات عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كانت معدلات النمو الاقتصادي من أعلى المعدلات في العالم ولكنها ما لبثت أن تدهورت لتصل إلى معدلات سلبية. إذ بدأت الصعوبات الاقتصادية في كوريا الشمالية منذ بداية عقد الثمانينيات وأخذت في التصاعد إلى أن وصلت إلى أزمة مستحكمة في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وتوقف الاقتصاد الكوري عن النمو وأصبحت معدلات النمو سلبية في ظل تراجع معدلات الإنتاج، بعد توقف العديد من وحدات الإنتاج، وتراجع الإنتاجية في البعض الآخر بسبب نقص موارد الطاقة وبعض المواد الخام فضلا عن المشاكل الإدارية، واقترب التراجع أيضا في الإنتاج



الزراعي). (25) فقد قدمت خطة السنوات السبع الثالثة عام 1987، وبينت أن العديد من أهداف خطة السبع سنوات الثانية لم تنجز وأكدت أن التراجع الاقتصادي المهم حدث في عقد الثمانينيات. ولهذا دعت الخطة الجديدة إلى زيادة نسبة النمو الاقتصادي المستهدف وكذلك الأهداف في الصناعات المهمة. وللمرة الأولى في التخطيط الاقتصادي الكوري الشمالي تعترف الخطة الثالثة بمبدأ الحاجة إلى توسيع التجارة الخارجية والمنافع المشتركة. (26)

والواقع أن منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان مؤشرا لبداية الانفتاح أكثر على الخارج، بعد الحاجة الماسة للعملة الصعبة والتكنولوجيا الحديثة، إذ تم إقرار قانون ينظم إنشاء المشروعات المشتركة مع الأجانب في أيلول (سبتمبر) 1984، وبحلول نهاية عام 1987 كان هناك حوالي خمسين مشروعا مشتركا في البلاد من بينها مشروعات مشتركة مع الكوريين المقيمين في اليابان ومع الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام 1990 لم يأت إلى كوريا الشمالية إلا 79 شركة فقط، منها 67 شركة من الكوريين المقيمين في اليابان، أي بنسبة حوالي 85%، كما أن معظم هذه المشروعات كانت ضئيلة القيمة، إذ كانت قيمة المشروع تبلغ أقل من نصف مليون دولار. ولم تتطور الأوضاع فحتى عام 1997 لم تزد الاستثمارات الأجنبية عن 50 مليون دولار، وهي كمية ضئيلة لا تعوض النقص الشديد في الاستثمارات الداخلية وعدم القدرة على التوسع في الاستدانة من الخارج، ولهذا وصل الاقتصاد الكوري الشمالي إلى مرحلة الانهيار في التسعينيات. (27)

كانت الأزمة الاقتصادية التي عانت منها كوريا الشمالية وفقدانها لأهم حلفائها وهو الاتحاد السوفيتي وانفتاح الصين على كوريا الجنوبية دافعا مهما للقيادة الكورية لإحداث بعض التعديلات بهدف الانفتاح التدريجي على العالم الخارجي، ولكن دون التنازل عن حكمها الاشتراكي. وبدأت هذه التغييرات في عام 1990، عن طريق



تطبيع العلاقات مع اليابان والتي كانت تعدها بيونج يانج أحد شياطين الرأسمالية، لكن الخلافات سرعان ما برزت بين الطرفين فاليابان طالبت بالسماح بتفتيش منشآت كوريا النووية، فيما طالبت كوريا من اليابان دفع تعويضات مالية عما أصابها من خسائر بسبب الاحتلال الياباني لها والذي انتهى في عام 1945. أما الخطوة الأخرى فكانت إعلان الحكومة عن إصلاحات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الدول لنقل التكنولوجيا إليها، ومحاولة تشجيع المشاريع المشتركة مع أفراد وشركات أجنبية استثمارية وضمنان المصالح والحقوق الأجنبية. (28) وبحلول كانون الأول (ديسمبر) 1991 أقامت كوريا الشمالية أول منطقة اقتصادية حرة في الشمال الشرقي، وعلى العكس من النموذج الصيني شيدت كوريا الشمالية المنطقة الاقتصادية كاملة لاعتبارات سياسية. (29) وقد ساعدت الصين في إقامة هذه المنطقة بهدف جعل اقتصاد كوريا الشمالية اقرب إلى فضاءها الاقتصادي، وعلى ما يبدو تنشيط الإصلاحات الاقتصادية على أمل أن تغير بيونج يانج توجهاتها الفكرية والسياسية، إلا أن تجارب كوريا الشمالية النووية وسياستها ساهمت في ببطء مشاريع التعاون الاقتصادي. (30) وفي سياق موائمة توجه الانفتاح جاء تعديل دستور عام 1972، وذلك في عام 1992، ليؤكد على نقاط عدة أبرزها: (31)

1. إلغاء تعبير الماركسية اللينينية والذي اقترن بأيدولوجية الزوتشيه واستبداله بالعقيدة الفلسفية لأيدولوجية الزوتشيه التي أصبحت دستورية بذاتها.

2. الدور القيادي للحزب قد رتب بشكل مشدد: (فدكتاتورية البروليتارية قد استبدلت بدكتاتورية الشعب الديمقراطية)، بالرغم من أن الدستور بقي



يشير إلى أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي دولة اشتراكية في المادة الأولى منه.

3. تغيير السياسة الكورية الشمالية تجاه كوريا الجنوبية من موقف عدائي إلى موقف أكثر انفتاحاً لغرض التعايش، وذلك عبر دعم مبدأ التوحيد السلمي.

4. ألغى التعديل فقرة السياسة الخارجية في التعاون الدولي مع الدول الاشتراكية المستند إلى الماركسية اللينينية والبروليتارية وتبني الاستقلال والسلام والتضامن كمبادئ أساسية في السياسة الخارجية.

5. التأكيد على استقلال الاقتصاد الوطني وتطوير العلم والتكنولوجيا. وكان التغيير الأبرز في هذه التعديلات الدستورية هو دعم سياسة الباب المفتوح، فقانون المنفعة المشتركة الذي صدر عام 1984 يفتقد للأساس الدستوري في ذلك الوقت، وقد شجعت المادة 37 وبروح أكثر ايجابية وسياسة فاعلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، في محاولة لمساعدة البلاد على تجاوز المصاعب الاقتصادية، وسبق ذلك قرار القيادة العليا عام 1991 بتأسيس منطقة التجارة الاقتصادية الحرة راجيان- سونبونج، تلا ذلك تعديلات عام 1992 ونشر سلسلة قوانين تخص الاستثمار الأجنبي في كوريا الشمالية.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية في كوريا الشمالية تدهورت بشكل سريع ففي أيلول (سبتمبر) 1995 أبلغت بيونج يانج المجتمع الدولي بأن الأحوال الجوية السيئة قد تسببت في غرق مناطق زراعية واسعة، وبين البيان أن البلاد تعاني نقصاً في القمح والأغذية. وأشارت بعض التقديرات في مطلع عقد التسعينيات إلى أن حوالي 1-2 مليون شخص، أو حوالي 5-10% من السكان ماتوا جراء ذلك النقص، وبينما



كان الإعلان موضع استغراب بحد ذاته، فقد أعقبه مناشدة كوريا الشمالية لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومأخي المساعدات الدوليين لتقديم المساعدة . وفيما كانت الأحوال الجوية السيئة هي السبب دون شك في نقص الغذاء، إلا أن السبب الحقيقي كان قرارات القيادة الكورية الشمالية واستجابة الشعب لتلك السياسات. فقد فرضت القيادة الزوتشية كأساس لتنمية الصناعة الداخلية وتسبب ذلك في عدم وجود نقد أجنبي أو قدرات تنافسية للسوق، ولهذا لم تستطع البلاد شراء الغذاء من الخارج، فضلاً عن أن فرض الزوتشية في تطوير الزراعة أدى إلى ممارسات زراعية سيئة، إلى جانب تراجع الناتج الصناعي وفقدان إمكانية التعافي الوطني، وجاءت القرارات الحكومية عامي 1994-1995 في تحديد حصة المزارعين في المزارع الحكومية الكبيرة من 167 إلى 107 كغم ليؤدي إلى مقاومة لجهود الحكومة في السيطرة على جمع وتوزيع الغذاء. ولم يستفد النظام من الأزمة في معالجة أوضاعه بل سعى لإعاقة أي مطالبة لإصلاح للنظام ونقض كل مطالبات المانحين بإصلاح النظام في مختلف المجالات. (32)

وهناك من يرى أن الأزمة كانت نتاجاً لعوامل عدة أبرزها: (33)

1- السياسة الاقتصادية الخاطئة في مجال الزراعة ونقص الأرض الصالحة للزراعة، ومشاكل المزارع الجماعية والأحوال الجوية السيئة.

2- النقص المستمر في السماد والوقود.

3- النفقات العسكرية الكبيرة التي استهلكت الموارد اللازمة للاستثمار والاستهلاك المدني.

وفي محاولة لتجاوز حالة التدهور الاقتصادي أعلنت الحكومة في 1 تموز (يوليو) 2002 إجراءات لتحسين الاقتصاد متجنباً استخدام مصطلح

إصلاح مثل إيجاد حوافز للمصانع لتعمل بفائدة أكبر مستندة إلى السماح بزيادة الرواتب ورفع الأسعار. وأصبحت أكثر المنتجات متوافرة بالدفع النقدي للمستهلكين. والغي نظام الحصة العامة أيضا، وعدلت نسب التبادل الخارجي، وسمح بالتبادل النقدي الحر لتقوية الاستهلاك الشعبي، وكان الاقتصاد نقدي جزئيا. وكان هدف الإجراءات تطوير اقتصاد السوق. وقدمت تكتيكات إدارية جديدة أيضا بهدف خلق حوافز ومحاسبة. وأنشئ منتج السوق وأجريت تحسينات على قواعد التنظيم الزراعي وسمح للمنتجات الزراعية أن توفر في السوق باستخدام نظم التوزيع المدارة ذاتيا. وفي حزيران (يونيو) 2003، خففت القيود أيضا على أنشطة مزارع السوق والذي قاد إلى توسع في نشاط السوق. وفي الوقت نفسه أظهر النظام مرونة بزيادة سلمية الإصلاحات الاقتصادية، والسماح للجيل الشاب بإصلاح أكبر لعقول الأفراد في القيادة وتشجيع التعاون الاقتصادي أكثر مع كوريا الجنوبية. (34)

إلا أن كل تلك الإجراءات لم تفلح في إبعاد شبح الأزمة الغذائية عن كوريا الشمالية. ففي كانون الثاني (يناير) - أيار (مايو) عام 2012 بدأت المجاعة في شمال وجنوب إقليم (هوانج هي) الواقع في جنوب شرق العاصمة بيونج يانج. ويعد هذا الإقليم المنتج الأهم للأرز والذرة في المنطقة وقد نقلت هذه المحاصيل لتأمين الغذاء للجيش والمواطنين في العاصمة، وتركزت بعض القرى الزراعية بدون غذاء وقدر عدد الضحايا بحوالي عشرة آلاف شخص. وكان برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة قد نشرا تقريرا في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، قدر أن إنتاج كوريا الشمالية من الأرز في عام 2012-2013 قد زاد بنسبة 11% عن السنة السابقة، وتحسن إنتاج الذرة بحوالي 10%. كما بين فريق تفتيش الاتحاد الأوروبي الذي زار كوريا الشمالية في تشرين الأول (أكتوبر) 2012، لتقييم الوضع الغذائي

وتوصل إلى استنتاج أن الوضع لا يتطلب مساعدة طوارئ، إذا استمر تحسن إنتاج الغذاء عن السنة السابقة وبما يتوافق مع تقرير المنظمات السابقة. (35)

ويبقى السؤال الأم هل يستطيع الاقتصاد الكوري الشمالي التواءم مع العملة؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من التأكيد على أن الوضع الاقتصادي في كوريا الشمالية يعاني من مشاكل عدة أبرزها: (36)

1. ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت هذه النسبة 1% في عام 2006، واستناداً إلى تقديرات عام 2006 فإن القدرة النقدية لكوريا الشمالية هي 40 مليار دولار. وما يرتبط بذلك من ضعف ميزانية الدولة إذ أن ميزانية عام 2002 كانت قد قدرت العوائد والنفقات الكلية بحدود 10,1 مليار دولار.

2. تزايد التضخم، فقد توقعت الحكومة في ضوء برنامج التكيف الاقتصادي أن يتزايد مستوى التضخم، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات إلا أن الأوضاع بعد تخفيف السيطرة على المعروض والأسعار عام 2002، فقد تراجعت قيمة العملة الكورية الشمالية (وون-Won) إلى حوالي 300% في عام واحد. وأصبح التضخم مزمنناً. فيما سعت السلطات إلى السيطرة على قيمة العملة الرسمية (وون) التي حددتها 1 دولار=220 وون عام 2007، فيما كانت قيمته في السوق السوداء أكثر من 900 وون، وكانت عملية تدهور قيمة العملة قد برزت منذ عام 2005 عندما وصلت قيمة الدولار الواحد إلى 3 آلاف وون .

3. ضعف مصادر الطاقة، فالمصدر الرئيس للطاقة التجارية هو الفحم والطاقة الهيدروليكية. وكانت نسبة استهلاك الفحم في البلاد عام 2003

حوالي 82% من مجمل مصادر الطاقة، واستهلكت كوريا الشمالية في عام 2005 حوالي 25 ألف برميل من النفط في اليوم، وتعتمد البلاد على الخارج في توفير الوقود وقد أصبح قليلا بعد الخلاف حول برنامجها النووي.

4. ضعف النظام المصرفي في البلاد، فباستثناء البنك المركزي وبنك المزارعين، فإن البنوك الأخرى قد أغلقت في عامي 1946-1947. وفي عام 1959 ادمج بنك المزارعين في البنك المركزي، وتم تأسيس بنك التجارة الخارجية لإدارة الأعمال الدولية في البنك المركزي. ومنذ عام 1978 تم تأسيس ستة بنوك أخرى للتعامل مع الصيرفة الأجنبية وتبادل التوظيف الخارجي. وما بين عامي 1987-1996 أسست تسعة بنوك للفائدة المشتركة والاستثمار الأجنبي لجذب الكوريين في الخارج للاستثمار في كوريا الشمالية، وهناك أيضا أربعة شركات تأمين.

5. ضعف العلاقات الاقتصادية الخارجية ومحدوديتها، فحتى عام 1988 لم تكن هناك علاقات اقتصادية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومنذ ذلك الحين تزايدت بالتدريج لتصل إلى 1 مليار دولار في عامي 2005 و2006، وبذلك أصبحت كوريا الجنوبية ثاني أكبر شريك تجاري لكوريا الشمالية بعد الصين التي حظيت بحوالي 42% من التجارة معها، ثم روسيا 9% وتايلند 8%. هذا فضلا عن ضعف ميزاتها التجاري ففي عام 2005 وصلت قيمة الواردات إلى 2,6 مليار دولار فيما كانت الصادرات لا تتجاوز 1,4 مليار دولار.

6. تزايد حجم الدين الخارجي، أصبحت كوريا الشمالية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين تعاني من المديونية للعديد من الدول ومنها فرنسا، وألمانيا، والسويد، وأستراليا، واليابان. فضلا عن مديونيتها لحلفائها في الكتلة الاشتراكية الاتحاد السوفيتي والصين، والقليل من هذه الديون تم تسديدها منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وقد قدر حجم الدين الخارجي لكوريا الشمالية في عام 1996 بحوالي 12 مليار دولار أغلبها إلى روسيا والصين (حوالي 7,4 مليار دولار أو 62%) والبقية إلى الدول الغربية واليابان (4,6 مليار دولار أو 38%). وخلال حقبة 1999-2001 تلقت كوريا الشمالية مساعدات تنمية رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف بحوالي 394,8 مليون دولار. وخلال حقبة 2001-2002 تلقت كوريا الشمالية مساعدات تنمية اجتماعية- اقتصادية بحوالي 367,9 مليون دولار من منظمة الأمم المتحدة.

7. ضعف الاستثمار الأجنبي، ففقدت كوريا الشمالية محدودة في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب حجم الدين المطلوب لمختلف الدول، إلا أن هذا لم يمنعها من السعي إلى استثمارات جديدة، وتحديدًا في أول اقتصاد خاص أو منطقة التجارة الحرة في ناجين- سونبونج في شمالها الشرقي. وهذه المنطقة طريق العبور إلى روسيا بالقطار وإلى الصين بالطريق لكن وصول بقية كوريا الشمالية إليها بالطائرة فقط. وهناك أيضا منطقة الإدارة الخاصة سيان ويجو الواقعة في أقصى الغرب على الحدود مع الصين، وتوسع إدارتها الذاتية إلى زيادة التجارة الثنائية. إلى جانب ذلك هناك منطقتان للتجارة الحرة في مونت كومنجانج للعلوم ومنطقة السياحة- الرياضية والمنطقة الصناعية الخاصة كيسونج وكلاهما في الجنوب الشرقي لكوريا

الشمالية. وكان لقضية الانتشار النووي أيضا تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي.

وتبقى العقبة الأهم في وجه العوامة الاقتصادية في كوريا الشمالية هي رؤية قادة البلاد وتأكيدهم على استقلالية أنموذجهم الاقتصادي حتى داخل المنظومة الاشتراكية، وأنهم مستمرون في مسلكهم الاستقلالي في بناء الاشتراكية، ويرفضون رفضاً باتاً أي تسلل للعناصر الرأسمالية إلى صفوفهم، وأن ذلك لو تم وان بقدر ضئيل فإنه سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة، ومن ثم فإنه إذا ما ظهرت مثل هذه العناصر فلا بد من القضاء عليها قضاءً تاماً.

ولهذا يرفض قادة كوريا الشمالية أي محاولة لتحويل الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق الرأسمالي، حتى وان جاء ذلك من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يرفعون شعار (اشتراكية إنسانية ديمقراطية)، ويرون انه لا يمكن لاقتصاد السوق أن يتلاءم مع الاشتراكية، لأنه قائم على الملكية الخاصة والنزعة الفردية والتنافس غير المحدود، وفي الاتجاه نفسه فأنتهم يرفضون عرض الدول الرأسمالية للمساعدة والتعاون الاقتصادي لان ذلك ما هو إلا مكيدة من شأنها فقدان الاستقلال السياسي أيضا وليس الاستقلال الاقتصادي فقط، فالصيغة الوحيدة المقبولة للتعاون والتبادل الاقتصادي هي القائمة على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وليس التعاون الاقتصادي والمساعدة الخانعة التي تعرضها الدول الرأسمالية.

كما ترى القيادة الكورية الشمالية في النظام الاقتصادي الراهن الذي أنشأته الدول الرأسمالية لا يحقق العدالة، وتطالب بضرورة تغييره إذ أن الدول الرأسمالية تستخدمه لفرض سيطرتها على العالم عبر الاحتكارات الغربية بما يسبب عدم الاستقرار الدولي، ومن ثم فإن إنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمثل احد التحديات الملحة لمنع اندلاع الحرب والدفاع عن السلام عبر منع استغلال الدول لبعضها البعض، وهذا النظام يمكن أن تنشئه الدول النامية عبر مواصلة الكفاح

ضد الامبريالية، التي تصر على المحافظة على النظام القائم لأنه يحقق مصالحها، ولهذا ترفض كوريا الشمالية العوامة التي ترى أنها اللافتة الجديدة التي يرفعها الامبرياليون لممارسة التسلطية في كل مكان. (37)

إلا أن هناك من يرى أن بإمكان كوريا الشمالية توظيف مجموعة الاستراتيجيات الاقتصادية في التعامل مع الولايات المتحدة والاستفادة اقتصاديا وعلمياً وذلك بـ :
(38)

1. محاولة حث الإدارة الأمريكية ورجال الأعمال للاستثمار في كوريا الشمالية رغم أن ذلك لن يحدث في المستقبل القريب. ويمكن الاعتماد على اليابان في المراحل الأولى للتطبيع الدبلوماسي لتكون الراعي الأول لتنمية العلاقات الاقتصادية معها وقد يتبع ذلك تنافسها مع الآخرين.
2. محاولة الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ويمكن أن تشارك كوريا الشمالية في منتدى أيبك (التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادئ) ومنظمة التجارة العالمية. إلى جانب التركيز على برامج التنمية المشتركة برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنها برنامج تنمية نهر تومان المصمم لجذب التمويل والتكنولوجيا بالأساس من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية.
3. التحرك لطلب المساعدة من الصين على الأقل لفترة محدودة، وبالرغم من طلب إمدادات غذائية ونفطية من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية إلا أن المخاوف قائمة من التأثير السياسي الذي قد ينجم عن تبعية شديدة للغرب.

المبحث الثالث، العوامة الثقافية وتأثيرها في كوريا الشمالية



من أقدم تعريفات الثقافة ذلك الذي قدمه إدوارد تايلور في أواخر القرن التاسع عشر في كتابه الثقافة البدائية ويعرفها بـ (كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان كونه عضواً في مجتمع). (39) والثقافة هي طريقة حياة الجماعة، ونظرتها إلى الأمور من حولها، وتتضمن مجمل المعارف والعقائد، والأدوات والتكنولوجيا، والتفسيرات الحياتية التي تعطي معنى للواقع، والآخرين، كما أنها توجه طريقة العمل والإنتاج والاستهلاك. ويكتسب الفرد الثقافة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها منذ ولادته، ويشارك فيما بعد في تدعيم هذه الثقافة بتباعها والخضوع لها، وبذلك يسهم في استمراريتها عبر الأجيال. وترتبط الثقافة بالهوية بمستوياتها المختلفة، الفردي والجماعي والوطني، فهي في كل مستوى منها انعكاس للثقافة السائدة وتدعيم لها في الوقت ذاته. وتعرف الهوية بأنها مطابقة الشيء لنفسه، وعناصرها هي: الاختلاف عن الغير، والمطابقة للنفس، وما يتميز به المجتمع أو الجماعة، والفرد عن غيرهم في مجالات القيم، والتقاليد، والسمات العامة. وجوهر أي هوية يتمثل في اللغة والدين، والقيم، والمهارات، والتراث وما يشتمل عليه من تقاليد، وتفسيرات، وقيم. (40) وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول، طبيعة الثقافة في كوريا الشمالية ومركزاتها

اللغة الرسمية الكورية هي هانجول وتعد أحد فروع اللغة الصينية ويتكلمها جميع السكان على اختلاف خلفيتهم العرقية. ويتكون المجتمع الكوري من جماعات عدة أبرزهم البوذيون وهم الأغلبية، والبروتستانت، والكاثوليك والكونفوشيون ويشكلون الأقلية في جمهورية كوريا.

أما الثقافة المجتمعية العامة فتسودها القيم الكونفوشية، وإلى حد ما القيم البروتستانتية، ويساهم النظام التعليمي في تدعيم الثقافة المجتمعية ذلك أن فلسفة



التعليم في أساسها نابعة من عدة روافد أهمها الفلسفة الكونفوشية والفلسفة البوذية، إلى جانب التأكيد على مفهوم السلطة الأبوية الذي يهيمن على الحياة في المجتمع الكوري والمدرسة ويصبح الحك الأساسي في التفاعل بين التلاميذ ومعلميهم، بحيث تتحول العلاقة بين المعلم وتلاميذه إلى علاقة أبوية سلطوية، مما يساهم في تدعيم السلطة الأبوية كسمة من سمات الطابع القومي الكوري. (41)

وتعد قواعد الكونفوشية القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي في كوريا بشطريها عموماً. وهي هوية الفلسفة الاجتماعية، إذ أنها تقتصر على منظومة من القيم الاجتماعية وقواعد السلوك، والتي كانت قد اعتمدت في المملكة الكورية عام 1392 من قبل سلالة لي الحاكمة وتحولت إلى عقيدة اجتماعية بكل معنى الكلمة، أي أن أفكارها انتقلت من المجال الفلسفي النظري العام إلى حيز الممارسة الاجتماعية اليومية، وتقوم الكونفوشية في كوريا على ثلاثة مبادئ: (42)

أولاً، تكريم ذكرى الأسلاف: فالأسلاف يمثلون المثال الأعلى للسلوك، والاقتداء بما أورثوه على المستوى الأخلاقي، إرث معنوي ورمزي ثمين يجب على الأبناء تكريسه بتكريمهم. واعتماد الكونفوشية، بعدها حاملاً اجتماعياً لنشاط الإنسان الكوري في حياته اليومية والعملية أعطى الشخصية الكورية الدينامية التي تتميز بها، وكذلك التماسك التقليدي الذي منع انكسارها من الداخل، على الرغم من الكسور الخارجية التي أصيبت بها من الاستعمار الياباني والحرب الكورية (1950-1953). وتكريم ذكرى الأسلاف يعني قبل أي شيء آخر التعلق بالعائلة بوصفها قيمة أساسية في الحياة، وعلى المستويين الفردي والجماعي، وهذا ما تجسده العقيدة الكونفوشية في قاعدة الـهيو، أي خشوع الأبناء أمام والديهم. وهنا لا فصل جوهرياً بين تكريم الأقدمين من أسلاف للعائلة وتقديم الطاعة والوفاء إلى الوالدين في



الحاضر، ولولا هذا التماسك القوي والعميق على مستوى الخلية الأولى للمجتمع (العائلة) لذهب المجتمع الكوري مع الريح.

ثانياً، احترام السلطة: إن احترام السلطة يبدأ داخل الأسرة باحترام الوالدين، على قاعدة الـ هيو. وتنسحب لاحقاً، في الشخصية الكورية على احترام شبه مطلق للسلطة. وتبرز بقوة هذه النزعة الكونفوشية على نحو خاص في كوريا الشمالية إذ أن النظام السياسي ذو طابع سلطوي منذ عام 1948 من دون أن يبدي الشعب أي اعتراض يذكر على السلطة. وبقي الناس متعلقين بصورة القائد انطلاقاً من واجب الطاعة البنيوية المطلقة، إذ كان الجنرال كيم أيل سونج مؤسس الجمهورية يحرص على الدوام على تقديم نفسه في صورة الأب-القائد والأب المحب للشعب والأب-البطل المقاوم للمحتل الياباني، كما للغازي الأمريكي.

ثالثاً، إكبار كَلِّي للتعليم والعلم: إذ أن أهل العلم هم صفوة الناس في نظر الكونفوشية. وعليه، فإن التعليم قيمة عليا، تعبر عن رقي المجتمع من جانب، وتساهم في استمرارية هذا الرقي من جانب آخر. فالتميز في التحصيل العلمي واجب أخلاقي، على المرء أن يسعى دوماً إلى تحقيقه، إذ إنه سيدفعه لاحقاً إلى التميز في العمل. وهنا يكون السعي إلى الاجتهاد في العمل واجب أخلاقي، في الكونفوشية، كما أن السعي إلى الجودة القصوى في هذا العمل موقف أخلاقي ملزم يجعل من العمل والتعلم قيمة واحدة ذات وجهين في الشخصية الكورية، وهذا ما يفسر تدني نسبة الأمية في كوريا الشمالية. في ضوء ما تقدم نجد أن المثلث القاعدي للشخصية الكورية يقوم على العائلة والعمل والسلطة.

أشار دستور عام 2009، في الفصل الثالث إلى الثقافة في (المواد 39-57) وأهمية دعم الثقافة الاشتراكية وتحقيق الثورة الثقافية لITEM إقامة نط الحياة الاشتراكي في كل الميادين، وان الدولة تضع مبادئ علم التربية الاشتراكي لتنشئة الأجيال

الجديدة، وأولوية التعليم الشعبي وتأهيل الكوادر، إلى جانب مجانية التعليم للجميع، ودور الدولة إرساء الزوتشيه في البحث العلمي.

يدرك بعض الكوريين تحديداً والآسيويين عموماً بأنهم سوف يتحولون بشكل عفوي أو مقصود للتأثر بالقيم الغربية المختلفة. وي طرح اليابانيون تعبير (**Yogi Wakon**) والذي يعني التكنولوجيا الغربية والروح اليابانية. ويعد مفهوماً مثالياً للتعبير عن إستراتيجية التعامل مع الثقافة والحضارة الغربية. إذ انه يؤكد على ضرورة المحافظة على القيم اليابانية التقليدية في الوقت نفسه الذي يتم فيه استيراد التكنولوجيا وأدوات التعلم الغربية. إلا أن البعض يحتاج بصعوبة الفصل بين المعرفة والتكنولوجيا الغربية وبين القيم والأنماط الفكرية المحيطة بها. وعليه فإن الاختيار الرشيد في هذه الحالة يتمثل في ترك الأمور لموازين الحكم العقلي والفكري التي تأخذ القيم الجيدة والمناسبة وتترك القيم الرديئة وغير المناسبة. والواقع أن هناك قناعة آسيوية بأن العوامة الغربية سوف تشهد صعوداً ثقافياً آسيوياً بحيث يصبح النموذج الآسيوي الذي يستند إلى التعاليم والقيم الكونفوشية والبوذية والطاوية ويقر بمبدأ الانسجام بين الإنسان وبيئته أحد المكونات الأساسية التي سوف تشكل الثقافة الكونية في عصر العوامة. (43)

ثانياً، موقف النظام السياسي من العوامة الثقافية

يمكن القول أن العوامة الثقافية تجري، وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول، وهو بذلك يعبر عن طبيعة العوامة الثقافية ومنطق عملها: ثقافة العوامة هي ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة. وثقافة ما بعد المكتوب هي تحديداً ثقافة الصورة التي تعد المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد: نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم. (44)



ويحاول الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله. فإذا كان الصراع الأيديولوجي صراعاً حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، فالاختراق الثقافي يستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع: ويستهدف العقل والنفوس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: الإدراك. (45) وتحاول العولمة فرض نمط حياة شاملة بما في ذلك الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والقيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي.

أن نحية الأيديولوجيا هي المبدأ الذي تزعم ثقافة العولمة أنها تركز عليه، لتقدم نفسها في مواجهة الثقافات الأخرى على أساس أنها لا تحمل أيديولوجيا وليس لها خصم أيديولوجي، وإن الزمان والمكان صارا خاليين من الأيديولوجيا. إلا أن هذه الدعوة هي لغرض اختراق الثقافات الأخرى، سمعياً وبصرياً واستهلاكياً وسياسياً، عن طريق تكريسها للفردية والأنانية التي ليس لها انتماء اجتماعي أو طبقي أو قومي. وإن العولمة تنطوي بل تتبنى وتنشر أيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطني والقومي، وبالتالي الوعي الأيديولوجي. وهذا كله يتناقض مع العولمة. (46)

أن كل ما تقدم يفسر جانباً مهماً من موقف كوريا الشمالية من العولمة الثقافية، فهي ترفض رفضاً مطلقاً السماح لأي من الأفكار والقيم الغربية الرأسمالية بالدخول إليها، وتعد ذلك من عوامل فنائها تماماً كما حدث في الدول الاشتراكية السابقة، ويطلق عليه قادة بيونج يانج الانحلال الفكري الذي أدى بدوره إلى خراب كل ميادين المجتمع الأخرى. وتدمير الاشتراكية، ولهذا فالعمل الفكري بالنسبة لحزب الطبقة العاملة هو العمل الأهم في إطار النضال من أجل استقلالية جماهير الشعب. إذ لا يمكن الدفاع عن الاشتراكية بالقوة الاقتصادية والعسكرية إذا تراجع العمل الفكري، فالعمل الفكري له مهمة رئيسية وهي صبغ المجتمع كله باللون



الفكري الاشتراكي الواحد، وفي ظل هذه الصيغة فإن هناك رفض كوري شمالي تام للعوامة الثقافية، وهذا ما يفسر محدودية خطوات الانفتاح الاقتصادي مخافة أن يؤدي ذلك إلى دخول الأفكار والقيم الغربية والرأسمالية التي من شأنها تدمير المجتمع. (47)

الخاتمة

تأتي قضية العوامة وتأثيرها لتلقي مزيداً من الضوء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في كوريا الشمالية، فلا يزال النظام السياسي يقاوم توجهات الانفتاح السياسي على الخارج ويتجنب الحديث عن قضايا الحريات السياسية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، وفي الجانب الاقتصادي تبدو خطوات النظام في الانفتاح الاقتصادي وتبني نظام السوق بطيئة جداً مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد وحاجة البلاد إلى الغذاء والنقد الأجنبي لسد احتياجاتها الأساسية، وهذا ما يجعل من الانفتاح والشركة مع المستثمرين الأجانب أحد الحلول المهمة لتجاوز الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عقدين من الزمن.

أما في الجانب الثقافي فكوريا الشمالية لا تزال في حالة عزلة وانغلاق يحرص النظام السياسي على استمرارها وضمان هيمنته على كل أشكال الممارسات الثقافية والترويج لثقافة النظام القائم وأفكاره، وهذا ما يجعل من البلاد تعيش نمطا ثقافيا واحداً، إلا أن حالة الانغلاق والعزلة لا تمثل الحل الأمثل لتعيش البلاد مع العوامة الثقافية وهذا ما يطرح رؤية أن العزلة ليست السلاح الفعال في مواجهة موجات العوامة الثقافية، بل أن ذلك يقتضي وجود برنامج ثقافي واضح يضع حلولاً لمشاكل المجتمع الكوري الثقافية وبالشكل الذي يحصن البلاد بدلاً من تركها في حالة انكشاف واضح وغياب الرؤية الإستراتيجية لمواجهة العوامة والقوى الفاعلة

التي تزيد من مخاطرها في إمكانية اختراق المجتمع والبناء الاجتماعي والمنظومة القيمة في كوريا الشمالية.

Abstract

Globalization dominated in the last decade of the twentieth century and the eve of the third millennium over economic, politics, psychology, culture, communications and information sciences, it's a historical phenomenon refer to many important transitions in humanitarian life. It focuses on that state has illusion its historical role in the psychologist, economic and political buildings.

Globalization issue and its influence in North Korea put a spotlight on political, economic and cultural situations, the political system resists any change with many limitations on political freedoms, human rights and political multiplicity. Liberalism trends and free market are so weakened when it compares within the bad economic situation of the country, which is still need food and foreign currency, for all that make liberalism, partnership with foreign investment one of the most important solutions to overcome economic crises which began since two decades.

هوامش البحث:

*- كان أول من أطلق مفهوم الكوننة أو العولمة معرفياً عالم السوسيولوجيا الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية، وتبنى هذه الفكرة من بعده زيغنيو بريجنسكي الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس الأمريكي جيمي كارتر (1977-1980)، وعمل على أن تقدم أمريكا، أنموذجاً كونياً للحدثة يحمل القيم الأمريكية في الحرية وحقوق الإنسان. أنظر: سيار الجميل (تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محرراً). العرب والعولمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثالثة. 2000. ص 39.

1- ماجدة صالح. الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003. ص 113-114.

2- أحمد صقر. مفهوم العولمة وصراع الحضارات. الحوار المتمدن- العدد: 3275 - 12 / 2 / 2011 - 18:10

(<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D245775>)

Dae-Kyu Yoon, The Constitution of North Korea; Its Changes and 3- Implication, Fordham International Law Journal, volume 27, Issue 4 2003 Article 2, pp1297-1298.

4- أنظر حول نص المادة 3 من دستور كوريا الشمالية في:

Sung Chul Yang, The North and South Korean Political Systems, Comparative Analysis, Hollym Elizabeth N J, Seoul, 1999, p225.

- 5- كيم جونج أيل، في مواصلة فكرة زوتشييه وتطويرها. دار النشر باللغات الأجنبية. بيونج يانج. 1995. ص 1.
- 6- المصدر نفسه. ص 17-32.
- 7- المصدر نفسه. ص 32-33.
- 8- المصدر نفسه. ص 11-12.
- 9- المصدر نفسه. ص 50-51.
- 10- Sung Chul Yang, op, cit, pp 182-183.
- 11- Ibid, pp 183-184.
- 12- السيد صدقي عابدين. كيم أيل سونج. في ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000. ص 59-61.
- 13- السيد صدقي عابدين. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية). في محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران). الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003. ص 375.
- 14- ولد كيم جونج أون عام 1983 أو في بداية 1984، وهو الابن الثالث والأصغر للزعيم كيم جونج أيل درس في مدرسة بيرني الدولية في سويسرا حتى عام 1998 تحت اسم مستعار. بدأ صعوده في أوساط لجنة الدفاع الوطني في عام 2009، رقي إلى رتبة (دايجانج) (وتعني فريق أول) في الجيش الشعبي الكوري، وبعد وفاة والده كيم جونج أيل في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2011، أعلن خبر توريث رئاسة البلاد إليه وسمي (الوريث العظيم). وللمزيد حول سيرة الزعيم كيم جونج أون أنظر: ar.wikipedia/wiki/
- 15- طلال عتريسي (تعقيب) على بحث السيد يسين. في مفهوم العولمة. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص 44-46.
- 16- السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. في مدحت أيوب (محررا). كوريا والعولمة مصدر سابق. ص 220-221.
- 17- هدى ميتكيس. الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. مصدر سابق. ص 79.
- 18- السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعولمة. مصدر سابق. ص 220-221.
- 19- السيد صدقي عابدين. العلاقة بين الدولة والمجتمع في كوريا الشمالية. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). المجتمع المدني في كوريا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004. ص 217-218.
- 20- ماجدة صالح. الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا: كوريا وتايوان. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004. ص 148.
- 21- North Korean constitution- April 2009, pp 4-5.
<http://www.asiamatters.blogspot.com/2009/10/north-korean-constitution-april-2009.html>.
- 22- أنطوان زحلان. العولمة والتطور التقني. في أسامة أمين الخولي (محررا). مصدر سابق. ص 87-88.

- 23- زياد حافظ. مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية. في مجموعة باحثين. العوامة والنظام الدولي الجديد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2001. ص 49.
- 24- Choe Sang-Hun, New North Korean constitution Bolsters Kim's Power, Washington Post, September 29, 2009, pp 1-2.
- 25- Ibid, pp 1-2.
- 26- Michael J. Deane, PhD, The Collapse of North Korea; prospect To Celebrate Or Fear? Johns Hopkins University, Washington, p3. Also, North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 10.
- 27- السيد صدقي عابدين. النظام السياسي في كوريا الشمالية. مصدر سابق. ص 195-196.
- 28- North Korean constitution- April 2009, op, cit, p 10.
- 29- Michael J. Deane, PhD, The Collapse of North Korea; prospect To Celebrate Or Fear? Johns Hopkins University, Washington, p4.
- 30- Fier on the city gate: Why China Keeps North Korea Close, International Crisis Group, Asia Report N254, Belgium, 9 December 2013, p9.
- 31- Dae-Kyu Yoon, The Constitution of North Korea; Its Changes and Implication, Fordham International Law Journal, volume 27, Issue 4 2003 Article 2, pp1299-1300.
- 32- Michael J. Deane, PhD, op, cit, pp 4-5.
- 33- Country Profile; North Korea, Library of Congress-Federal Research, July 2007, p8.
- 34- Ibid, pp8-9.
- 35- North Korea; Report on the Famine in the Hwanghae Provinces and the Food Situation 2012, Asiapress International/North Korea Reporting Team, Japan, 2013, p2.
- 36- Country Profile; North Korea, op, cit, pp9-12.
- 37- North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp9-10.
- 38- احمد عبد الحافظ. السياسات العامة في كوريا الشمالية. في كمال المنوفي (محرراً). الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2006. ص 224-225.
- 39- نقلا عن: بدرية البشر. وقع العوامة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان. سلسلة أطروحات الدكتوراه.
70. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2008. ص 50-51.
- 40- محمد عابد الجابري. العوامة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي (محرراً). مصدر سابق. ص 297-298.
- 41- فردريك معتوق. المارد الآسيوي يسيطر. منتدى المعارف. بيروت. الطبعة الأولى. 2013. ص 55.
- 42- المصدر نفسه. ص 61-65.
- 43- North Korean constitution- April 2009, op, cit, pp11-12.
- 44- عبد الإله بلقزيز. العوامة والهوية الثقافية: عوامة الثقافة أم ثقافة العوامة. في أسامة أمين الخولي (محرراً). مصدر سابق. ص 314.
- 45- محمد عابد الجابري. العوامة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي (محرراً). مصدر سابق. ص 301.
- 46- بدرية البشر. مصدر سابق. ص 52.
- 47- السيد صدقي عابدين. كوريا الشمالية والعوامة. مصدر سابق. ص 224-225.